

## آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر - دراسة تحليلية (2017/2000) -

أ.د/مرغاد لخضر  
جامعة بسكرة

أ/كزيز نسرين  
جامعة الجلفة

### الملخص :

### Abstract :

This study aims at clarifying the concept of the deficit of the general budget of the state as well as highlighting the most important mechanisms adopted by Algeria in financing its budget deficit during the period (2000-2017), Due to the renty nature of the Algerian economy, the public budget relies heavily on the revenues from its oil exports to finance its public expenditures, Which are heavily and continuously affected by the change in oil prices in world markets, Hence, it was necessary to find a means to optimize the utilization of these resources, which is reflected in the revenue control fund. The study found that the State used the Income Control Fund as a tool to finance the state budget deficit during the study period through its indirect contribution to financing the budget deficit during the first five years of its establishment and its direct contribution to financing the deficit during the rest of the study years, However, the continued and increasing dependence on the resources of the fund, especially in light of the collapse of oil prices since the second half of 2014 led to the erosion of resources and depletion of the Fund, Which necessitated resorting to the introduction of new lending mechanisms for the public treasury, which represented unconventional financing. The State has also taken measures and measures to rationalize government spending in order to relieve pressure on the public budget.

**Keywords:** State budget deficit, public budget, resource control fund, rationalization of government spending

تهدف هذه الدراسة الى توضيح مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وكذا ابراز أهم الآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2017)، ونظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري فان الموازنة العامة تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية لتمويل نفقاتها العامة، والتي تتأثر وبشكل كبير ومستمر بتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية، ومن هنا كان لابد من ايجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهو ما تجسد في صندوق ضبط الإيرادات. وقد توصلت الدراسة إلى استخدام الدولة صندوق ضبط الإيرادات كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال مساهمته غير المباشرة في تمويل عجز الموازنة خلال الخمس سنوات الأولى من انشائه، ومساهمته المباشرة في تمويل العجز خلال باقي سنوات الدراسة، الا ان هذا الاعتماد المتواصل والمتزايد على موارد صندوق ضبط الإيرادات خاصة في ظل انهيار اسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 أدى الى تآكل موارد الصندوق ونضوبها، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى استحداث آليات لإقرض جديدة للخزينة العمومية والمتمثلة في التمويل غير تقليدي. كما اتخذت الدولة تدابير واجراءات لترشيد الانفاق الحكومي من أجل تخفيف الضغط عن الموازنة العامة.

**الكلمات المفتاحية:** عجز الموازنة العامة للدولة، الموازنة العامة، صندوق ضبط الموارد، ترشيد الانفاق الحكومي .

تعد معالجة الاختلالات الهيكلية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراستها وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فأخذ عجز الموازنة العامة اهتمام الكثير منهم باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

إن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة يجب أن يحتل مكانا بارزا في أي من برامج للإصلاح الاقتصادي، وبخاصة إذا كان هذا العجز قد تحول لأن يصبح اختلالا هيكليا وليس عارضا، وذلك لما يترتب عليه من آثار غير مرغوبة وخطيرة، فضلا على أن حجم هذا العجز ونطاقه وطبيعته، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام من حيث تحصيله و أسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الاتفاق العام، الأمر الذي يستدعي ضرورة صياغة برنامج عمل جاد وفعال لعلاج هذا العجز.

ويعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من عجز في الموازنة العامة نتيجة لارتباطه بقطاع المحروقات الامر الذي يجعله عرضة لأزمات وصددمات خارجية دورية، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط في اسواق الطاقة العالمية، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري، الا أن الصدمة النفطية الاخيرة التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية على حد سواء، تسببت في تفاقم الفجوة بين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة.

#### الإشكالية الرئيسية:

تعاني الجزائر مثلها مثل معظم دول العالم من عجز في موازنتها العامة بسبب تباين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تكمن الأسباب الأساسية لهذا العجز في الدور المحوري للدولة في بناء وتحريك الاقتصاد المحلي، ودعم الأنشطة المحلية، وضعف أو قلة الموارد المحلية من غير القطاع النفطي، بالإضافة للالتزامات الاقتصادية الدورية وما أفرزته من أعباء مالية على الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث على آليات لتمويل وعلاج هذا العجز، وفي هذا الإطار تعالج هذه الدراسة إشكالية أساسية هي:

## - ماهي أهم الآليات المعتمدة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

- تعتمد الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2017) بشكل رئيسي على صندوق ضبط الإيرادات.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

- معرفة الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة، وموقعه في النظريات الاقتصادية.

- دراسة تطور اتجاه الموازنة العامة في الجزائر بأدواتها المختلفة في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتحليل مسار العجز المالي.

- إبراز أهم المصادر والآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة خلال الفترة (2000-2017).

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة، الامر الذي يجعله عرضة لأزمات وصدمات خارجية دورية، على غرار الصدمة النفطية الاخيرة التي القت بظلالها على مختلف اقتصاديات العالم منذ النصف الثاني من عام 2014، وما أفرزته من أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة، لما لها من أثر في تصاعد منحنى الإنفاق العام لدولة الجزائر، في الوقت الذي اتسمت فيه الإيرادات بالتذبذب والانخفاض، الامر الذي يسوقنا لضرورة البحث في اهم الآليات المعتمدة في تمويل العجز الموازي للوفاء بالنفقات العامة، وكذا توضيح مدى نجعتها في معالجة او محاولة التخفيف من حدة هذا العجز خلال فترة الدراسة.

هيكل الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تناول هذا الموضوع وفق محورين اساسيين على النحو التالي:

- أولا- مدخل مفاهيمي لعجز الموازنة العامة للدولة.

- ثانيا- آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

أولا- مدخل مفاهيمي لعجز الموازنة العامة للدولة:

تتكون الموازنة العامة من جانبين اولهما النفقات العامة والتي تمثل أعباء تتحملها الدولة والآخر جانب الإيرادات العامة وتمثل مصادر تمويلية تساعد الدولة على تحمل هذه الاعباء، فإذا تساوى الجانبان اي جانب المصروفات (نفقات العامة) مع الجانب الآخر (الإيرادات العامة) نقول بان الموازنة العامة في حالة توازن، وأن الإيرادات العامة مولت بشكل كامل أعباء الحكومة، أما إذا زادت النفقات العامة على الإيرادات العامة أي أن الأخيرة لم تغط بشكل تام أعباء الحكومة فيحصل العجز في الموازنة الحكومية،<sup>1</sup> وسنتطرق في الآتي عجز الموازنة العامة للدولة بشيء من التفصيل.

### 1- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة:

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وقد تعددت تعريف عجز الموازنة وفيما يلي نستعرض بعضاً منها:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو " تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات"<sup>2</sup>
  - ويعرف "انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة"<sup>3</sup>
  - ويعرف " عجز الموازنة هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون اعلى من إيراداتها"<sup>4</sup>
  - ويعرف كذلك " العجز الحكومي يتمثل في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو رغبة في تخفيض الانفاق أو فرض ضرائب إضافية"<sup>5</sup>
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عجز الموازنة بأنه عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، كنتيجة لزيادة حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي انه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.

### 2- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة: يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة

في الدول النامية بصفة عامة، إلى وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، ومعدلات نمو الإيرادات من ناحية اخرى.

### 1-1- زيادة النفقات العامة: من بين الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة

ما يلي:

- **اتساع نطاق نشاط القطاع العام:** تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري الى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي.<sup>6</sup>
- **تدهور القوة الشرائية للنقود:** يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق الحكومي نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة الى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطراً على دخولهم الحقيقية، كما تزيد ايضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة.<sup>7</sup>
- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، استجابة لضغوط الطلب المحلي، والتزايد الكبير في نمو السكان.
- **تزايد نمو العمالة الحكومية:** تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها الى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل<sup>8</sup>، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين الى زيادة الاجور والمرتببات وهذا ما أدى الى النمو المتزايد في الإنفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.<sup>9</sup>
- **تزايد الإنفاق العسكري:** يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.<sup>10</sup>
- **تزايد اعباء الدين العام المحلي والخارجي:** كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أدونات الخزينة والسندات الحكومية، وفي ضوء اغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية.<sup>11</sup>

- **اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز:** عودة الدولة الى انتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى ان تلجأ الدولة الى الاصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الاسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.<sup>12</sup>
- **الإنفاق الحكومي المظهري:** يرجع نمو الانفاق العام في البلاد النامية أيضا الى الانفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على اقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، واقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.<sup>13</sup>
- **تفشي حالات الفساد الحكومي:** مما يؤدي الى ضياع الكثير من مبالغ الانفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الاخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.<sup>14</sup>
- والى جانب المقومات سالفة الذكر، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سالباً على تزايد النفقات، مثل الارتفاع شديد الوطأة في اسعار الواردات الضرورية، وبصافه خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.<sup>15</sup>

## 1-2- تراجع الإيرادات العامة:

هنالك مجموعة من الاسباب والعوامل التي أدت الى تباطؤ نمو أو تدهور الإيرادات العامة، والتي نلخصها فيما يلي:

- **ضعف الطاقة الضريبية:** من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يمكن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

- **التهرب الضريبي:** تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده، ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسه ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة<sup>16</sup>.

- **جمود النظام الضريبي:** يؤدي جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية، بشكل كبير في اضعاف موارد الدولة السيادية، حيث أنه في كثير من الاحيان لا تستجيب هذه الانظمة الى زيادة الايرادات مع زيادة الدخل القومي.

- **ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة:** تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة، والسماح الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيراد من إيرادات الموازنة العامة للدولة.<sup>17</sup>

- **تدهور الاسعار العالمية للمواد الخام:** من اكثر اسباب عجز الموازنة العامة للدولة خطر الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي الى انخفاض مفاجئ في الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على ايرادات النفط.<sup>18</sup>

### 3- أنواع عجز الموازنة العامة للدولة:

- **العجز الجاري:** هو يقاس الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وبهذا الاعتبار فإنه يعطينا وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثلا، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية

في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة.

- **العجز الشامل:** وفقا لهذا النوع فإن العجز المالي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد ولكن غير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية المتضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض، وبهذا الاعتبار فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي ينبغي تغطيتها بالاقتراض الحكومي، بما فيها الاقتراض المباشر من البنك المركزي.<sup>19</sup>

- **العجز الأساسي:** يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية.<sup>20</sup>

- **العجز التشغيلي:** ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (الدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.<sup>21</sup>

- **العجز الهيكلي:** هذا النوع من العجز ليس راجعا الى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الاولى الى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية الى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب الضريبي.<sup>22</sup>

#### 4- طرق تمويل عجز الموازنة:

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي:

أ- **مصادر التمويل الخارجي:** يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة، أو تفضيلية أو اقتراض تجاري، حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلا نقديا أو شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محليا وتستخدم المبالغ المحصل عليها



لتمويل العجز، وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع، أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بكون معدلات فائدتها اقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وتتميز أيضا بأن لها فترة سم اح طويلة نسبيا وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة، أما القروض التجارية فتمنح بالأخص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

ب- **مصادر التمويل المحلي:** يمكن للدولة تمويل العجز الموازي عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

- **الاقتراض من المصرف المركزي:** ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي
- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخ زينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي . أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز . وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف .<sup>23</sup>

ج- **التمويل غير تقليدي (التضخمي):** ويعد إصدار نقود جديدة أو ما يصطلح عليه بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي الخط الدفاعي الأخير في مواجهة عجز الموازنة وهنا يجب التفرقة بين التضخم كظاهرة، والتضخم كوسيلة، فمن المعروف أن التضخم ظاهرة اقتصادية تنتج من زيادة التدفقات النقدية عن السلعية، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام

للأسعار، وأما التضخم كوسيلة فينشأ عادة من الاختلال المالي الذي ينتج عن التوسع في الإصدار النقدي لوسائل النقد المتاحة بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة، بحيث تزداد كمية النقود وحجم السيولة بقدر يتجاوز معدل زيادة الدخل القومي الحقيقي<sup>24</sup>.

ثانياً- آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

قبل التطرق للآليات المعتمدة في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2017، وجب علينا التطرق لتطور الإيرادات والنفقات وكذا رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة.

1- تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

إن المقصود بالموازنة العامة للدولة هو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتكون في حالة توازن عندما يتساوى مقدار الإيرادات العامة مع مقدار النفقات العامة، وبالعكس تكون الموازنة العامة في حالة عدم التوازن (فائض أو عجز) عندما لا تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، فإذا كان مقدار الأولى أكبر نكون أمام حالة فائض، أما إذا حدث العكس نكون أمام حالة عجز،<sup>25</sup> والجدول التالي يوضح تطور كل من إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة في الجزائر وكذا الرصيد الموازي خلال الفترة (2000-2017).

جدول رقم (01) يوضح تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة ألف دينار جزائري)

السنوات	النفقات			الإيرادات	الرصيد
	التسيير	التجهيز	الكلية		
2000	830 084 800	346 010 000	1 176 094 800	1 190 750 000	+ 14 655 200
2001	948 760 000	659 295 000	1 608 055 000	1 403 440 000	-200 461 500
2002	1 053 366 167	712 192 000	1 765 558 167	1 500 250 000	-265 308 167
2003	1 141 685 900	787 812 000	1 929 497 900	1 475 440 000	-454 057 900
2004	1 200 000 000	720 000 000	1 920 000 000	1 528 000 000	-392 000 000
2005	1 255 273 000	1 047 710 000	2 302 983 000	1 629 760 000	-673 223 000
2006	1 439 548 823	2 115 879 320	3 555 428 143	1 683 294 000	-1 872 134 143

-2 115 460 625	3 946 748 625	2 294 050 360	1 652 698 265	1 831 288 000	2007
-2 119 190 696	4 882 190 696	2 519 002 500	2 363 188 196	2 763 000 000	2008
-2 295 874 750	5 474 574 750	2 813 317 100	2 661 257 650	3 178 700 000	2009
-3 545 460 823	6 468 860 823	3 022 861 000	3 445 999 823	2 923 400 000	2010
-5 074 161 921	8 272 561 921	3 981 380 741	4 291 181 180	3 198 400 000	2011
-4 276 447 056	7 745 527 056	2 820 416 581	4 925 110 475	3 469 080 000	2012
-3 059 821 144	6 879 821 144	2 544 206 660	4 335 614 484	3 820 000 000	2013
-3 185 994 000	6 995 769 000	2 501 442 000	4 494 327 000	3 927 748 000	2014
-3 172 340 000	7 656 331 000	3 039 322 000	4 617 009 000	4 552 542 000	2015
-2 343 735 000	7 297 494 000	2 711 930 000	4 585 564 000	4 943 672 000	2016
-1 247 701 581	6 883 215 581	2 291 373 620	4 591 841 961	5 635 514 000	2017

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية

-La Situation Résumée des Opérations du Trésor, sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن:

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال نفس السنة حيث حقق رصيد الموازنة فائضا قدر بـ 14 655 200 ألف دينار جزائري نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية الى 720 000 000 ألف دينار، وقد اعتمدت الجزائر في بداية الالفية سعر مرجعي لإعداد الموازنة العامة قدر بـ: 19 دولار للبرميل وذلك من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007، وبسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط التي بلغت سنة 2008 حوالي 147 دولار للبرميل ومتوسط سعر 99 دولار للبرميل جعل الدولة ترفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل عند إعداد الموازنة في باقي سنوات الدراسة، وقد سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاع مستمرا لتصل سنة 2014 إلى 4218180000 ألف دينار، الا ان انهيار اسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 انعكس على إيرادات مداخيل الجباية البترولية بالانخفاض.

كما نلاحظ ارتفاع وثيرة النفقات العامة للدولة بشكل كبير خاصة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 حيث قدرت النفقات العامة بـ 8272561921 ألف دينار سنة 2011 و بـ 8 753 727 324 ألف دينار سنة 2015 ويعتبر هذين المبلغين للنفقات العامة للدولة أكبر خلال فترة الدراسة، بينما بلغت 7 986 180 243 مليار دينار في سنة 2016، وفي المقابل قدرت نفقات سنة 2000 بـ 1176094800 ألف دينار، ويرتبط نمو الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر على طول الفترة المدروسة.

وسجل رصيد الموازنة العامة فائضا لسنة واحدة وهي سنة 2000 ليعاني بعدها من عجز مستمر ومنتالي من سنة إلى أخرى، حيث سجل عام 2011 أكبر رصيد موازني سالب قدر بـ 5 074 161 921 - ألف دينار ليعود بعدها للانخفاض بشكل طفيف ليصل سنة 2014 لـ 3 437 986 576 - ألف دينار وهذا نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بشكل واضح وكبير، وتزايد حدة التباين الحاصل بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة. كما نلاحظ أن العجز في الموازنة قدر في كل من سنة 2015 و 2016 بـ 3 801 027 324 - و- 3 238 750 243 ألف دينار جزائري على التوالي، بينما تم تقدير العجز سنة 2017 بـ 1 247 701 581 ألف دينار جزائري، وذلك بسبب انهيار اسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 الأمر الذي أدى الى انخفاض حاد في إيرادات الصادرات النفطية فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا مسجلة سنة 2015 ما يعادل 1722.9 مليار دينار فقط مقابل 3388.3 مليار دينار عام 2014<sup>26</sup>، اي بانخفاض قدر بحوالي 45.47% مع استمرار الانخفاض حتى ديسمبر 2016.

من خلال ما سبق نستنتج أن موازنة الدولة سجلت إيرادات معتبرة خلال فترة الدراسة من 2000 الى غاية منتصف سنة 2014 نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية (خاصة من سنة 2008 إلى منتصف سنة 2014)، الا انها انخفضت منذ المنتصف الثاني لسنة 2014 بسبب انهيار اسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، وفي المقابل تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق الزيادة في الإيرادات العامة مما نتج عنه تزايد العجز في الموازنة العامة، وذلك نتيجة البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من قبل الدولة والتي تهدف لإخراج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان، بالإضافة لتحسين مستوى المعيشة.

## 2- آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

سننظر الى أهم الآليات المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، والتي يعد أبرزها صندوق ضبط الإيرادات (*FONDS DE REGULATION DES RECETTES*) أو ما يطلق عليه في بعض البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط،<sup>27</sup> هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة

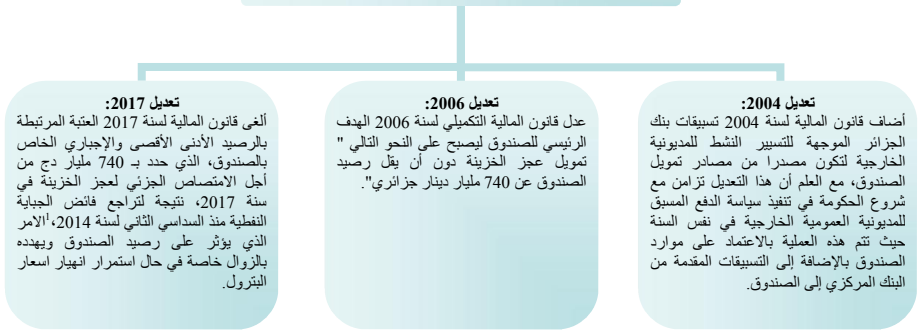
للخزينة العمومية\*<sup>28</sup>، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، لكونها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان).<sup>29</sup>

وقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000،<sup>30</sup> بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة.

وقد سجل صندوق ضبط الموارد تطورات مهمة في مساره حيث تم تعديل بعض القواعد المسيرة للصندوق خلال السنوات 2004، 2006، 2017 والتي نلخصها في الشكل التالي:

### شكل رقم (01): يوضح أهم التطورات في مسار صندوق ضبط الإيرادات

أهم التطورات في مسار صندوق ضبط الإيرادات



**المصدر:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على: - فرحات عباس، سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية:**

**دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر،** مجلة الباحث الاقتصادي، العدد: 04، ديسمبر 2015، ص 17.

يناير 2017، **12 مليار دينار رصيد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في 2016، 840-عياش سنوسي،**

<http://lusailnews.qa/article/12/01/2017/840-> متوفر على الرابط:

\* **الحسابات الخاصة للخزينة:** تضمن مختلف العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة العامة أو دخولها إليها بصورة غير نهائية، فهي لا تعتبر إنفاقا أو إيرادا بالمعنى الصحيح للكلمة، بل عبارة عن أموال تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد، والعكس صحيح، وعليه فقد اقتضى المنطق العلمي بعدم تدوين هذه العمليات في الميزانية، على أن يفتح لها في قيود الخزينة حسابات مستقلة تعرف بالحسابات الخاصة للخزينة. ويصنف صندوق ضبط الموارد ضمن هذه الحسابات كإجراء من للمحاسبة، تتضمن تسيبقات مالية أو قروضا تمثل نفقات مؤقتة كونها تسدد بعد مرور فترة زمنية .

تاريخ الزيارة: 2017/09/14، توقيت: -%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%

الزيارة: 13:06.

ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات أحد الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الموازنة العامة فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي يتم تحويلها لرصيد الصندوق، والجدول التالي يوضح دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)

**جدول رقم 02:** دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

(2000-2016)

(مليار دينار)

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الرصيد الموازي	تمويل عجز الموازنة	تسيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية
2000	232.137	+ 14 655	0	0	221100
2001	171.534	-200 461	0	0	184467
2002	279.780	-265 308	0	0	170060
2003	320.892	-454 057	0	0	156000
2004	721.688	-392 000	0	0	222703
2005	1842.686	-673 223	0	0	247838
2006	2931.045	-1 872 134	91 530	0	618111
2007	3 215.530	-2 115 460	531 952	607956	314455
2008	4 280.073	-2 119 190	758 180	0	465437
2009	4 316.465	-2 295 874	364 282	0	0
2010	4 842.837	-3 545 460	791 938	0	0
2011	5 381.703	-5 074 161	1 761 455	0	0
2012	5 633.752	-4 276 447	2 283 260	0	0
2013	5563.512	-3 059 821	2 132 471	0	0
2014	7 373.8	-3 185 994	2 965 672	0	0
2015	4 960.4	-3 172 340	2 886 506	0	0
2016	2 172.4	-2 343 735	1 387 938	0	0

Source : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78>

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الى أربعة مراحل كالتالي:

**المرحلة الأولى - (2000-2005):** توضح معطيات الجدول أن الدولة لم تلجأ خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى الاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، وهذا راجع إلى رغبة الدولة استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار،<sup>30</sup> حيث انه خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة على الاقتراض من المصادر الداخلية بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، بينما تم تخصيص موارد الصندوق خلال هذه الفترة في سداد المديونية العمومية.

ونستنتج أنه خلال الفترة (2000-2005) تم تمويل عجز الموازنة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات وذلك من خلال تسديد الدين الداخلي.

**المرحلة الثانية - (2006-2009):** وابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة الاقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة حيث اقتطعت مبلغ 91.53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على اثر الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار للأسعار (النفط) على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

**المرحلة الثالثة - (2010-2013):** شهدت هذه المرحلة تسجيل صندوق ضبط الإيرادات لأكبر قيمة له منذ إنشائه، والتي قدرت بـ 4 842.837 مليون دينار جزائري سنة 2010 لتصل 5563.512 مليون دينار جزائري سنة 2013 بينما كانت تقدر بـ 791 938 مليون دينار سنة 2010 و 2 132 471 مليون دينار سنة 2013 بينما تراوحت مبالغ المقتطعة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من 91 530 مليون دينار سنة 2007 الى 132 471 مليون دينار سنة 2013.

**المرحلة الرابعة - (2014-2017)**

نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث الاخيرة من فترة الدراسة انخفض رصيد الصندوق بصفة تدريجية ابتداء من سنة 2014 حيث بلغ رصيد الصندوق 7 374,1 مليون دينار جزائري، و 5 119,9 مليون دينار سنة 2015، أما سنة 2016 فقد سجل فيها الصندوق اقل رصيد له الذي قدر بـ 3 601,1 مليون دينار، وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الى الانخفاض الحاد والمطرد لأسعار النفط في اسواق الطاقة العالمية منذ منتصف العام 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، بمعدل تجاوز  $72.31\%$  ونتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل قوي على مداخيل الجباية البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض اسعار النفط وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الاجمالي للخزينة العامة ويتآكل ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات في شهر فيفري من سنة 2017.

وقد تم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة (2014-2017) كالآتي:

- **الاقطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات:** تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال السنوات عن طريق الاقطاع من رصيد صندوق ضبط الموارد عن طريق اقطاع المبالغ التالية 2 965,7 مليار دينار، 2 037,3 مليار دينار، 1 803,7 مليار دينار، لتمويل عجز الموازنة العامة في السنوات الثلاث على التوالي 2014، 2015، 2016.
- **اتخاذ اجراءات لترشيد النفقات العامة:** اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير المالية والجبائية ابتداء من سنة 2016 وذلك لتعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وهذا من خلال تحكّم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي.<sup>32</sup> أما بخصوص مدى جدوى و فاعلية هذه الإجراءات الترشيديّة لمجابهة الأزمة والتحديات التي تواجهها، يمكن القول أن ان هناك جملة من العراقيل والتحديات، تتمثل أساسا في:



- **التحدي الأول:** أن هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في المدى القصير فيظل نزوب الهوامش الوقائية للمالية العامة خاصة إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- **التحدي الثاني :** الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات وليس عند وقوع الأزمات الاقتصادية فقط. فالحكومة الجزائرية أنفقت بسخاء حوالي 800 مليار دولار منذ 1999 إلى الآن، وأغلب الأغلفة المالية و البرامج لم توجه إلى وجهتها الصحيحة ولم يتم الاستفادة منها اقتصاديا، فكثيرا ما كنا نسمع بتمويل واستضافة لمهرجانات ثقافية ورياضية محلية ودولية عقيمة، وتمويل لقطاعات ومؤسسات فاشلة، تطهير للبنوك ومسح لديون مستثمرين ومؤسسات مفلسة.

- **التحدي الثالث:** الاختلاسات والفساد وتحويل أموال إلى الخارج وفضائح مالية.  
جدول رقم(3) : جدول يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-

2011

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112

المصدر: طارق قندوز، ابراهيم بلحمير، "الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالثو الفساد، التضخم والبطالة"،

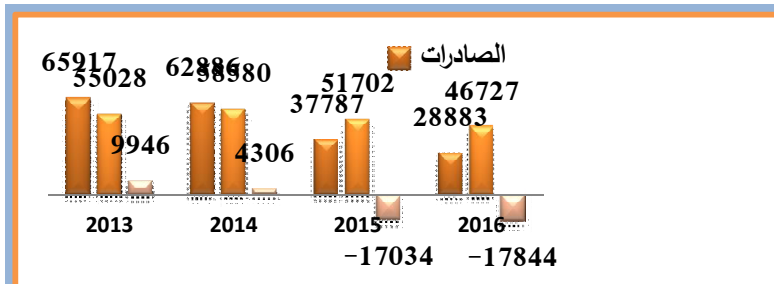
المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 04 سبتمبر 2015، ص 10.

- **التحدي الرابع:** ضعف التنوع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي، والاشكال هنا أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.<sup>33</sup>

▪ **تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري:** عمدت الجزائر إلى تخفيض سعر صرف الدينار، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى

الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي و بـ 6.7% مقابل اليورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.<sup>34</sup> ورغم إقدام الحكومة الجزائرية على تخفيض قيمة العملة في ظل انهيار أسعار النفط، إلا أن مستوى العجز يبقى كبيرا ومعتبرا، حيث فاق العجز في الميزان التجاري 17034- مليون دولار (كما هو موضح في شكل 02)، في سنة 2015، بينما ارتفع العجز في الموازنة العامة سقف 3172340- مليون دينار سنة 2015.<sup>35</sup>

شكل رقم (02) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2016) الوحدة: (مليون/دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

▪ **اللجوء للتمويل غير تقليدي (التمويل التضخمي):** اعتمدت الحكومة قرارا صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون القرض و النقد في سياق مسعى الحكومة اللجوء الى التمويل غير التقليدي،<sup>36</sup> ويهدف هذا التمويل إلى تغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، كما يسمح التمويل غير التقليدي للخزينة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار عند الحاجة، بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي. وتكتسي هذه الأداة غير التقليدية التي تهدف إلى تعبئة و حشد موارد مالية استثنائية للخزينة، طابعا انتقاليا حيث تم تحديد فترة تطبيقها بخمس سنوات. ويترافق اللجوء إلى هذه الآلية مع برنامج إصلاحات اقتصادية وموازناتية هيكلية سنكل عند نهاية فترة تطبيقها باستعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية (توازن خزينة الدولة وميزان المدفوعات) وذلك بفضل ترشيد النفقات العمومية وتحسين مستوى المدخيل الجبائية.<sup>37</sup>

**خاتمة:**

وفي ختام هذه الورقة البحثية التي حاولنا من خلالها ابراز مفهوم وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة، وكذا أنواع وطرق تمويل العجز في الموازنة العامة، وهذا من أجل بناء الإطار النظري للموضوع بما يتناسب مع هدف البحث، ثم عمدنا الى تسليط الضوء على الآليات المعتمدة في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2017)، وقد توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها في الآتي:

**نتائج الدراسة:** بعد الدراسة والبحث توصلنا لجملة النتائج التالية:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.

- خصصت متاحات صندوق ضبط الإيرادات في السنوات الأولى لإنشائه للخدمة المسبقة للديون الخارجية للدولة، وابتداء من 2006 وجه الصندوق بشكل حصري لتمويل عجز الميزانية، وانطلاقاً من هذه السنة عرفت وتيرة السحوبات من الصندوق تسارعا بسبب الارتفاع المتزايد لعجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة، إن زيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في تغطية العجز الموازي، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 الأمر الذي أدى إلى نضوب موارده مطلع سنة 2017.

- قامت الدولة كذلك بإجراءات وتدابير لترشيد الانفاق الحكومي ابتداء من سنة 2016 بسبب تراجع مداخيل الجباية البترولية، وذلك لتقليص الفرق بين الإيرادات العامة للدولة التي اتسمت بالتراجع والنفقات العامة للدولة التي اتسمت بالزيادة والارتفاع، كما لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

- إن اللجوء إلى استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية لا يعتبر حل، بل الحل يكون في استحداث موارد تمويل حقيقية.

**توصيات الدراسة:**

- الوقوف عن كثب على الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والبحث في ماهية القطاعات والمشاريع التي تحظى

- بالمساهمة الرئيسية في الإنتاج والنمو الاقتصادي، وفي طبيعة المناطق التي تستحوذ على القدر الأكبر من النمو، ومن ثم التعرف على العديد من الفرص في هذه المجالات في إطار المساعي الهادفة إلى تحقيق التوزيع الاقتصادي المطلوب والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للنمو بين مختلف مناطق الوطن.
- العمل على التوجه للاستثمار في الزراعة والطاقات المتجددة بدلا من النفط لإطالة عمر النفط.
  - العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في الجزائر في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية استراتيجية، لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة، يتكامل مع الاقتصاد العالمي، ويوفر المزيد من الفرص عالية القيمة لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.
  - التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وترشيد الانفاق الحكومي بشكل جاد وفعال مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.
  - تفعيل دور القطاع الخاص المحلي وتحسين قدراته التنافسية للمساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي.

### الهوامش

- <sup>1</sup> - عامر سامي منير، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006، ص 04.
- <sup>2</sup> - قاسمي كمال، سعود وسيلة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، اليوم الدراسي حول "الاستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم: 2016/11/29، ص 07.
- <sup>3</sup> - سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق 2003-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد: 18، عدد: 68، ص 295.
- <sup>4</sup> - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، ابحاث اقتصادية وادارية، عدد: 14، ديسمبر 2013، ص 104.
- <sup>5</sup> - كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص 170.

- <sup>6</sup> - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص.202
- <sup>7</sup> - رمزي زكي، انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص.95
- <sup>8</sup> - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.203
- <sup>9</sup> - دردوري لحسن، مرجع سابق، ص.106
- <sup>10</sup> - بالخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتتة، الجزائر، 2014/2013، ص.73.
- <sup>11</sup> - عبد الحميد برحومة، عثمان محادي، تمويل عجز الموازنة العامة (النظرة الاسلامية)، اليوم الدراسي حول "استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، يوم: 2016/11/29، ص.06.
- <sup>12</sup> - لحسن دردوري، مرجع سابق، ص.106
- <sup>13</sup> - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص.179
- <sup>14</sup> - سالم عبد الحسين سالم، مرجع سابق، ص.297
- <sup>15</sup> - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.205
- <sup>16</sup> - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر - تونس)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص.125.
- <sup>17</sup> - رمزي زكي، مرجع سابق، ص.98، 99
- <sup>18</sup> - سهام حسين، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضروقات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع، العدد 36، 2013، ص.09.
- <sup>19</sup> - زغبة طلال، وآخرون، استراتيجية الحد من العجز الموازني عن طريق الشراكة العمومية الخاصة، اليوم الدراسي حول "استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم: 2016/11/29، ص.03، 02.
- <sup>20</sup> - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص.: 104.
- <sup>21</sup> - كردودي صبرينة، مرجع سابق، ص.: 172.
- <sup>22</sup> - سهيلة عبد الزهرة، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004-
- 2013**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الرابعة عشر، عدد: 50، 2016، ص.158.
- <sup>23</sup> - فاسمي كمال، سعود وسيلة، مرجع سابق، ص.04.

- <sup>24</sup> - بالخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000 إلى 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص 83.
- <sup>25</sup> - علوان الضاوي، انعكاس توجه السياسة المالية عمى التوازن الخارجي في الجزائر لمفترة 1990-2010، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 247.
- <sup>26</sup> - الجريدة الرسمية، لسنة 2015.
- <sup>27</sup> - صباح برايجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعداد هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم في الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 175.
- <sup>28</sup> - داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/2012، ص 145.
- <sup>29</sup> - بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية- الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 205.
- <sup>30</sup> - داود سعد الله، مرجع سابق، ص 245.
- <sup>31</sup> - مالك الأخضر، بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات اسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، عدد 04، ص 86.
- <sup>32</sup> - بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد 16، ص 135.
- <sup>33</sup> - التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015، ص 02.
- <sup>34</sup> - كزیز صباح، كزیز نسرین، الرشادة الاقتصادية كمقاربة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر: دراسة في التحديات والفرص، مداخلة مقدمة ليوم دراسي بعنوان: الأمن الاقتصادي الجزائري في بيئة مضطربة-دراسة في المعوقات وسبل التفعيل-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و فرقة البحث حول الحراك العربي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 22 نوفمبر 2017، ص ص 10، 11.
- <sup>35</sup> - عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص 04، 05.
- <sup>36</sup> - الدينار الجزائري يسجل أكبر تخفيض للعملة المحلية في شمال إفريقيا، متوفر على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/94105>، تاريخ الزيارة: 2017/11/04، توقيف الزيارة: 16:25.

<sup>37</sup>- هذا ما نص عليه تعديل قانون القرض و النقد، 08 سبتمبر 2017، متوفر على الرابط:

<http://www.eco-algeria.com/content> ، تاريخ الزيارة: 2017/12/25، توقيف الزيارة: 13:25.

<sup>38</sup>- تمويل غير تقليدي: صدور القانون في الجريدة الرسمية، 15 اكتوبر 2017، متوفر على الرابط:

<http://ar.aps.dz/economie/48530-2017-10-15-18-37-25> ، تاريخ الزيارة: 2017/12/29،

توقيت الزيارة: 17:05.